

Distr.
GENERAL

١٤٨

E/ESCWA/ED/1999/7
2 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا
١٩٩٩-١٩٩٨

ملخص



الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة

هـ	موجز تنفيذي.....
	<u>الفصل</u>
١	أولاً- الأداء الاقتصادي الاجمالي.....
٨	ثانياً- التطورات النقدية والضريبية والمالية.....
٩	ثالثاً- التطورات في القطاع الخارجي.....
١٤	رابعاً- الأحوال البيئية.....
١٥	خامساً- التطورات الاجتماعية.....
١٨	الجدول المرفق- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الإسكوا، ١٩٩٦-١٩٩٨.....

موجز تنفيذي

١- كان الأداء الاقتصادي الاجمالي لأعضاء الإسكوا^(١) ضعيفاً في عام ١٩٩٨. فالتقديرات الأولية تشير الى ان مجموع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المنطقة، باستثناء العراق بسبب عدم وجود بيانات موثوقة، لم يزد، في المتوسط، إلا بنسبة ١ في المائة، وهي نسبة تمثل انخفاضاً هاماً عن معدل النمو السنوي للذين بلغا ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وإلى جانب معدل النمو السكاني المرتفع، البالغ ٢٥ في المائة، الذي سجلته المنطقة، سجل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي معدل نمو سلبياً بلغ ١٥ في المائة. وتقلص مجموع الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي^(٢) كلها، في عام ١٩٩٨، بنسبة ٠.٢ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٧، بينما سجل مجموع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً^(٣) معدل نمو سنوي ايجابياً بلغ ٣٦ في المائة في العام نفسه. أي ان هذه الفئة الثانية لم تتضرر بقدر تضرر بلدان مجلس التعاون الخليجي من الهبوط البالغ ٣٤ في المائة الذي طرأ على أسعار النفط، ولا من الهبوط البالغ ٢٩ في المائة الذي طرأ على إيرادات النفط. ولكن بالرغم من ذلك كان لضعف الأداء الاقتصادي لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي انعكاسات أصابت بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

٢- ولعدة أسباب، لا يتوقع أن يطرأ على أسعار النفط تحسن هام ومتواصل في عام ١٩٩٩. فارتفاع المستويات الحالية لمخزونات النفط، وزيادات الانتاج المتوقع حصولها في العراق وآسيا الوسطى، قد خفضت الطلب على النفط في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. وبناء على ذلك لا ينتظر لإيرادات منطقة الإسكوا من النفط ان تزداد في عام ١٩٩٩ إلا بنسبة متواضعة.

٣- وفي عام ١٩٩٨، اشتدت البطالة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة، وكان سبب اشتدادها، خصوصاً، ان النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء ظل مقصراً عن ايجاد فرص عمل تكفي لاستيعاب عرض الأيدي العاملة الآخذ في التزايد بسرعة. ويضاف إلى ذلك ان التخفيضات أو النقلات التي اجريت في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي، تقليداً، بلدان متلقية للأيدي العاملة، قد حذت من الطلب على العمال المهاجرين، فجعلت المشكلة تتفاقم. وفي الوقت الحاضر تواجه هذه الفئة من البلدان، هي نفسها، مشاكل بطالة ناجمة عن التزايد السريع في القوى العاملة المحلية. كما انها تنتظر في اعتماد سياسات ملائمة لتأمين فرص العمالة لرعاياها. ويتوقع لمشكلة البطالة في منطقة الإسكوا ان تستفحل في عام ١٩٩٩.

٤- وعلى مدى السنوات الأخيرة، كانت معدلات التضخم آخذة في الهبوط في منطقة الإسكوا، ويقدر انها واصلت الهبوط، لدى الجميع، في عام ١٩٩٨. و عملات جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي مثبتة على دولار الولايات المتحدة، باستثناء الدينار الكويتي، المثبت على سلة من العملات، ولو ان نسبة ٧٠ في المائة من هذه السلة محسوبة بالدولار. وقد ارتفعت قيمة عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي مع ارتفاع الدولار مقابل الين الياباني وغالبية العملات الأخرى في آسيا وأوروبا الغربية. أما عملات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق، فقد كانت، اجمالاً، مستقرة في مقابل دولار

(١) تشمل عضوية الإسكوا: الأردن، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن.

(٢) تشمل عضوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الامارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وعُمان، وقطر، والكويت.

(٣) تضم هذه المجموعة البلدان والمناطق التالية: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن، فضلاً عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

الولايات المتحدة. ولذلك انخفضت أسعار السلع التي تستورد إلى بلدان الإسكوا من غالبية شركائها التجاريين، دافعة بمعدلات التضخم إلى التدني.

٥- ويقدر، بالنظر إلى الهبوط الحاد في أسعار النفط وإيرادات التصدير، أن القيمة الاجمالية لصادرات منطقة الإسكوا، باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة، وصلت، في عام ١٩٩٨، إلى ٩٧ مليار دولار، تمثل انخفاضاً بنسبة ٢١٧ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧. ويقدر أيضاً أن قيم الواردات الاجمالية للمنطقة تدنت عن مستواها في عام ١٩٩٧ نتيجة لانخفاض إيرادات النفط، أهم مصدر لتمويل الواردات، ولحصول هبوط كبير في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. وبينما سجل الميزان التجاري في منطقة الإسكوا مجملها، في عام ١٩٩٧، فائضاً بقيمة ١٤ مليار دولار، يقدر أنه سجل، في عام ١٩٩٨، عجزاً بقيمة ٩٤ مليارات دولار، وينتظر أن يستمر عجزه في عام ١٩٩٩.

٦- وفي أيار/مايو ١٩٩٨، سجلت الاحتياطات الدولية باستثناء الذهب، في منطقة الإسكوا، باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق بسبب عدم وجود بيانات، زيادة بنسبة ١٣ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٧، فبلغت ٥٣٧ مليار دولار. أما الاحتياطات الدولية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تمثل ٤٥٢ في المائة من اجمالي احتياطات المنطقة، فقد ازدادت في عام ١٩٩٨ بنسبة ٣٢ في المائة عنها في عام ١٩٩٧، في حين بلغت احتياطات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ٢٩٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨، أي أنها انخفضت بنسبة ٠٢ في المائة.

٧- وفي عام ١٩٩٨، تدهورت الأحوال المالية في بلدان الإسكوا اجمالاً، وحصلت زيادة كبيرة في عجز ميزانياتها، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، عما كان عليه في السنتين السابقتين. ولم يفلح إلا لبنان في تخفيض عجز ميزانيته: من ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٧ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٨. أما مصر فأبقت عجز ميزانيته، بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، عند مستوى يقارب مستواه السابق: ١ في المائة. ونتيجة لذلك، فرضت بلدان مجلس التعاون الخليجي، في السنة المالية ١٩٩٩، قيوداً هامة على الميزانية إذ خفضت وتيرة نمو النفقات الرأسمالية. وفي عام ١٩٩٨ أيضاً، انتهجت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، في مواجهة تدني مستوى المساعدة الخارجية والآثار التبعية لما يحصل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، سياسات مالية متشددة حدث من ارتفاع النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية سواء بسواء.

٨- ومع أن غالبية بلدان الإسكوا تنعم باحتياطات واسعة النطاق من النفط والغاز الطبيعي، تفتقر هذه المنطقة إلى موردين طبيعيين آخرين لهما أهمية حاسمة: الأراضي المنتجة والموارد المائية المتجددة القريبة المنال. ولا شك في أن تعجيل النمو والتنمية الاقتصاديين للمنطقة، وكذلك التحضر الذي شهدته خلال العقود الماضية، يلقي بضغوط ثقيلة على مواردها الطبيعية المحدودة ويجهد البيئة. وإزاء عدم وجود استراتيجيات وطنية متكاملة لحفظ الطبيعة، تؤدي إساءة استخدام التربة والمياه إلى تدهور حالة التربة، وفقدان الاحتياطات غير المتجددة من المياه العذبة، وهبوط نوعية المياه.

٩- لقد ازداد سكان بلدان الإسكوا من ٨٧ مليون نسمة في عام ١٩٧٨ إلى ١٥٧ مليوناً في عام ١٩٩٨، أي بمتوسط سنوي يبلغ ٢٩ في المائة. وسيصل عدد سكان المنطقة بمجملها إلى ١٦٦ مليوناً في نهاية هذا القرن، وإلى ٢١٠ ملايين في عام ٢٠١٠، فيبلغ ٥ في المائة من عدد سكان آسيا. وازدياد سكان المدن هو أسرع من ازدياد اجمالي السكان، وكذلك من ازدياد سكان الأرياف في المنطقة كلها. وفي حين أن زهاء ٤٧ في المائة من مجموع سكان المنطقة كانوا، في عام ١٩٧٥، يعيشون في المدن، ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٣ في المائة في عام ١٩٨٥ وإلى ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٥، وينتظر لها أن تتأخر ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وأكثرية سكان منطقة الإسكوا من الشباب، وبينهم نسبة كبيرة تتدنى الأعمار فيها عن ١٥

عاماً، وليس هناك إلا ٤ في المائة تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاماً. وثمة أفواج كبيرة من الوافدين حديثاً على سوق العمل، وهذا يوحي بوجود حاجة إلى تعليم رفيع النوعية لاكتسابهم مهارات فنية وافية.

١٠- ورغم التقدم الكبير الذي أحرز خلال العقود الماضية في حالة المرأة العربية في منطقة الإسكوا، لا تزال الفجوة واسعة في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في معظم بلدان المنطقة. كما ان لاستمرار قصور مشاركة الفتيات والبالغات في مجال التعليم آثاراً سلبية خطيرة على نمو مهاراتهم، وبالتالي على فرص توظيفهم، إذ انه يزيد من صعوبات التحاقهم بميدان الأنشطة الاقتصادية التي يمكن ان تزيد المداخيل والايادات.

أولاً- الأداء الاقتصادي الإجمالي

١١- كان النمو الاقتصادي العام في منطقة الإسكوا منخفضاً في عام ١٩٩٨. فالتقديرات الأولية تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان الإسكوا، باستثناء العراق بسبب عدم وجود بيانات موثوقة، لم يزد، في المتوسط، إلا بنسبة ١.٠ في المائة. وهي نسبة تمثل انخفاضاً هاماً عن معدلي النمو السنوي اللذين بلغا ٣.٦٩ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٧.٣٧ في المائة في عام ١٩٩٧. ويضاف إلى ذلك أنه، ونظراً إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في المنطقة، الذي بلغ ٢.٥ في المائة، سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٨ معدل نمو سلبياً بلغ ١.٤٩ في المائة.

١٢- وقد تباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تبايناً كبيراً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبقية بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وفيما بين بلدان كل من المجموعتين. ولم ينم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، إلا بنسبة ٠.٢ في المائة منذ عام ١٩٩٧. وتشير التقديرات إلى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة سجلتا معدلي نمو سلبيين للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هما ٠.٦ للأولى و ١.٠ في المائة للثانية. وكان السبب الرئيسي لانخفاض معدلات النمو هذه هو حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط والإيرادات الحكومية. وقدر أن أسعار المنتجات البتروكيماوية السعودية في عام ١٩٩٨ كانت أدنى بأكثر من ٤٠ في المائة من أسعار السنة السابقة. وفوق ذلك، تضرر اقتصاد المملكة العربية السعودية بتخفيض الإنفاق الحكومي. وقد قُدر رسمياً أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات العربية المتحدة تقلص، إذ لم يعان من انخفاض حاد في أسعار النفط فحسب، بل كذلك من انخفاض في تجارة إعادة التصدير التي عرقلها التباطؤ الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين المجاورين. كما تأثر النمو الاقتصادي الكويتي سلبياً بسبب التخفيضات الكبيرة في النفقات الحكومية المخططة والإختلالات الاقتصادية الهيكلية. غير أنه سجل نسبة سنوية إيجابية بلغت ١.٠ في المائة، حسب تقديرات رسمية أولية. وكان الأداء الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي الثلاثة الأخرى، في عام ١٩٩٨، هو أيضاً دون مستوى عام ١٩٩٧، بينما قدر أن اقتصادات البحرين وعمان وقطر شهدت نمواً إيجابياً. واقتصاد البحرين هو الاقتصاد الأكثر تنوعاً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولذلك فقد استفاد من المساهمات الإيجابية التي قدمتها قطاعاته غير النفطية في الوقت الذي تشهد فيه الإيرادات النفطية انخفاضاً حاداً. ويتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين قد سجل ٢.٢ في المائة. واستفادت عمان من ثمار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أدخلتها الحكومة منذ عدة سنوات. وعلى الرغم من الأثر السلبي للانخفاض الحاد في أسعار النفط، فإن الناتج المحلي الإجمالي لعمان قد نما، حسب التقديرات، بنسبة ٢.٥ في المائة في عام ١٩٩٨. ويفدر أن الاقتصاد القطري حقق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٤.٤ في المائة، وهو أعلى معدل في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولكنه أدنى بكثير من المعدل الذي تحقق في عام ١٩٩٧ وبلغ ١٥.٥ في المائة. ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا النمو زيادة إنتاج النفط بنسبة ١٠ في المائة، تضاف إليها الإيرادات السريعة المتزايدة المستمدة من الاستثمار في مشروعها للغاز الطبيعي المسيل.

١٣- وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً معدل نمو سنوي إيجابياً بلغ ٣.٥٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وعلى عكس بلدان مجلس التعاون الخليجي، لم تتأثر هذه المجموعة سلباً بانخفاض أسعار النفط منذ عام ١٩٩٧. ومع ذلك فقد كان للأداء الاقتصادي الضعيف لبلدان مجلس التعاون الخليجي أثره في بعض البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وكما كانت الحال بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، شهد كل بلد معدل نمو أدنى من معدل النمو في عام ١٩٩٧. وبقدر أن مصر، ذات الاقتصاد الأكبر في هذه المجموعة، شهدت نمواً بنسبة ٤.٧ في المائة. وكان هذا المعدل أدنى بقليل مما كان عليه في عام ١٩٩٧، ومع ذلك فقد كان أكبر معدل نمو في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وفي كامل منطقة الإسكوا. وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية وزيادة المنافسة التي تواجهها

صادرات هذا البلد غير النفطية وانخفاض إيراداته السياحية، كان أداء الاقتصاد المصري جيداً بما يثير الإعجاب في عام ١٩٩٨ نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه مصر منذ عام ١٩٩١ تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقدر أن الاقتصاد اللبناني نما بمعدل سنوي بلغ ٣٫٨ في المائة في عام ١٩٩٨ وكان قريباً من المعدلين المسجلين في العامين السابقين. وكان هذا ثاني أعلى معدل للنمو الاقتصادي في هذه المجموعة. وقد استفاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد من التوسع في قطاع البناء، الذي ساعد على عكس اتجاه التباطؤ الذي بدأ في أوائل عام ١٩٩٦، ومن زيادة أرباح قطاعه المصرفي، الذي واصل الاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة إلى حد ما. وبعد أن سجل الاقتصاد في الجمهورية اليمنية معدلات نمو مرتفعة تتجاوز ٥ في المائة في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، تباطأ، حسب التقديرات الأولية إلى ٢٫٠ في المائة في عام ١٩٩٨. ونظراً إلى الارتفاع النسبي لمعدل النمو السكاني للبلد، البالغ ٣٫٧ في المائة، انكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لديه بنسبة ١٫٧ في المائة. وكان من العوامل التي ساهمت في هذا الهبوط الانخفاض الحاد في أسعار النفط وإيرادات صادراته، وتخفيض النفقات الحكومية كمحاولة لمنع تضخم العجز في الميزانية، وسوء أداء القطاع الصناعي، والارتفاع الكبير في أسعار الفائدة على الريال اليمني بسبب محاولة السلطة النقدية الحفاظ على استقرار سعر الصرف بين الريال اليمني ودولار الولايات المتحدة. وبعد أن سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن نمواً سنوياً بنسبة ٢٫٢ في المائة في عام ١٩٩٧، حسب التقديرات، سجل معدلاً أقل حتى من ذلك في عام ١٩٩٨، بلغ ١٫٧ في المائة. ونظراً إلى المعدل المرتفع للنمو السكاني في البلد والذي بلغ ٣٫٣ في المائة، فقد استمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الانكماش، بمعدل ١٫٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وكان لتدهور الأداء الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي والأزمة المالية في بلدان جنوب وشرق آسيا أثر سلبي على الأردن. فقد انخفضت صادراته إلى هذه البلدان كثيراً. وشهدت الجمهورية العربية السورية، حسب التقديرات، أصغر نمو اقتصادي بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام ١٩٩٨. وقد عزي هذا المعدل المنخفض لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، البالغ ٥٫١ في المائة، إلى عدد من العوامل. ومن بين هذه العوامل انخفاضات حادة في أسعار النفط وإيراداته منذ أواخر عام ١٩٩٧، وتدني أسعار صادرات البلد من القطن، وتخفيضات الإعانات التي ترد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكنتيجة لذلك، حصول تقلص في مشاريع الاستثمار العامة. أما بالنسبة إلى العراق، فلم تتغير ظروفه الاقتصادية السيئة في عام ١٩٩٨، واستمرت العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من صفقة النفط مقابل الغذاء التي وافق عليها مجلس الأمن للأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٨، والتي رفعت سقف مبيعات النفط العراقي إلى أكثر من ضعف الكمية الأصلية، أي ٥٢٦ مليارات دولار أمريكي كل ستة أشهر، هبطت قدرة إنتاج النفط في البلد إلى درجة أنه لم يستطع الوصول بانتاجه إلى الحد الأقصى المسموح به، خصوصاً في زمن انخفاض أسعار النفط. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل نسبة إيجابية بلغت ٢٫١ في المائة في عام ١٩٩٨، مما يشير إلى نمو أسرع مما تحقق في عام ١٩٩٧ حين كان معدل النمو السنوي ١ في المائة. وربما يكون انخفاض عدد الأيام التي تقفل فيها السلطات الإسرائيلية الحدود قد ساهم في هذا التحسن. غير أنه، نظراً إلى معدل النمو السكاني البالغ ٣٫١ في المائة، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٫٠ في المائة.

١٤- وبين أعضاء الإسكوا الثلاثة عشرة يوجد عشرة بلدان مصدرة للنفط. وتؤثر تغيرات أسعار النفط وإيراداته تأثيراً كبيراً على إيرادات الحكومة، والنفقات، وعجز الميزانية، والنمو الاقتصادي، وفرص العمل، والإعانات والتجارة بين دول المنطقة، وتحولات العمال المهاجرين. وقد قدر المتوسط السنوي لسعر كمية النفط الخام الاجمالية للأوبك في عام ١٩٩٨ بمبلغ ١٢٫٣ دولاراً للبرميل الواحد، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٤ في المائة عن المتوسط السنوي لعام ١٩٩٧. وكان هذا أدنى متوسط سنوي خلال السنين الواحدة والعشرين الماضية. وبالقائمة الحقيقية، أي عندما يحسب التضخم، كان هذا المستوى، كذلك، مساوياً للمستوى السائد قبل الزيادة الرئيسية الأولى لأسعار النفط في عام ١٩٧٤. أما بالنسبة إلى إنتاج النفط، فقد زاد الناتج الإجمالي في منطقة الإسكوا بمليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٨، إلى ١٨٣ مليون برميل في اليوم،

مقارنة بمستوى عام ١٩٩٧. غير أن زيادة الانتاج هذه، ونسبتها ٨ في المائة، لم تعوض بصورة كافية انخفاض الأسعار بنسبة ٣٤ في المائة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الإيرادات النفطية في منطقة الإسكوا ككل بلغت في المجموع ٦٧٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨، متدنية بنسبة ٢٨٦ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧ البالغ ٩٤٨ مليار دولار. ولم يمثل هذا إلا ٣٧٧ في المائة من الحد الأعلى للإيرادات النفطية الذي بلغ في عام ١٩٨٠، وقد وصل إلى ١٧٩ مليار دولار وأدى إلى تأثيرات سلبية كبيرة على النمو الاقتصادي والتنمية في كامل منطقة الإسكوا.

١٥- وواصلت أسعار النفط انخفاضها في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ لتصل إلى متوسط شهري بلغ ٩٦٩ دولارات للبرميل الواحد في كانون الأول/ديسمبر. ولعدد من الأسباب، ليس من المتوقع حدوث تحسن كبير ودائم في عام ١٩٩٩. وتتضمن هذه الأسباب المستويات الحالية المرتفعة لمخزون النفط، والزيادات المتوقعة للإنتاج في العراق ووسط آسيا، وانخفاض الطلب على النفط في اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا، ولاسيما اليابان. وعلى الرغم من إمكانية أن تبقى أسعار الأوبك دون ١٠ دولارات للبرميل الواحد في المتوسط في عام ١٩٩٩، فمن المتوقع أن يتجاوز متوسط الأسعار مستواها في عام ١٩٩٨ مع أنها لن تتجاوز كثيرا ١٤ دولارا للبرميل الواحد. ولكي تزيد أسعار سلة الأوبك إلى متوسط سنوي يبلغ ١٤ دولارا للبرميل الواحد، يجب أن ينخفض إنتاج الأعضاء الرئيسيين في الأوبك، بما في ذلك البلدان التي هي أعضاء في الإسكوا، إلى ما دون مستويات عام ١٩٩٨، مما يمنع حدوث زيادات في الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع الأسعار. ونتيجة لذلك، يتوقع ألا تشهد إيرادات النفط في منطقة الإسكوا سوى زيادة معتدلة في عام ١٩٩٩. وفي الوقت ذاته، من الأرجح أن تزيد إيرادات الغاز الطبيعي بصورة كبيرة في عدة أعضاء من بلدان الإسكوا، خصوصا في عمان وقطر.

١٦- وبالإضافة إلى التطورات الحاصلة في قطاع النفط، وهي العامل الحاسم الذي يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا ككل، فإن الحالة الاقتصادية للمنطقة ستكون مرهونة بعدة عوامل أخرى هي: سرعة ونجاح تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وإحراز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، والتطورات المتصلة بالعقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة على العراق. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة بنسبة ٢٤١ في المائة في عام ١٩٩٩. وبينما يمثل هذا تحسنا على أداء عام ١٩٩٨، فإنه يظل دون المتوسط السنوي لمعدل النمو السكاني في المنطقة، البالغ ٢٥ في المائة. وبذلك سيطرأ انكماش بسيط على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبينما ستشهد المجموعتان في منطقة الإسكوا، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، نموا بمعدلات أعلى من معدلي عام ١٩٩٨، فمن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أسرع في المجموعة الثانية (٤٣٢ في المائة) منه في المجموعة الأولى (١٦٤ في المائة). إلا أنه، على صعيد البلدان كل على حدة، يتوقع بلوغ أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر: بنسبة ٦٠ في المائة. فهذا البلد لن يستفيد من انتعاش طفيف في قطاع النفط فحسب، بل كذلك من الزيادات الكبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي لديه. ومن المتوقع أن تنمو عمان بنسبة ٣٠ في المائة، وهو ثاني أعلى معدل نمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بفضل الاستفادة من سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وارتفاع الإيرادات من مشاريع الغاز المسيل. ومن المتوقع أيضا أن ينتعش اقتصاد كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وأن تسجل لديهما نسبة إيجابية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تبلغ ١٥ و ٣١ في المائة، حسب الترتيب. كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين والكويت سيشهد نموا في عام ١٩٩٩، ولو بنسب أقل. أما بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فمن المتوقع أيضا أن تنمو اقتصاداتها في عام ١٩٩٩ بسرعة أكبر مما سجل في عام ١٩٩٨. فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر ينتظر له أن يزيد بنسبة ٥٠ في المائة، وهي أعلى نسبة في هذه المجموعة وثاني أعلى نسبة بين جميع أعضاء الإسكوا. وسيكون محرك النمو الاقتصادي السريع في البلد هو تحسن أداء الشركات المخصصة وزيادة صادراته غير النفطية من خلال الاتفاقات التجارية الثنائية. ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي للبنان بنسبة ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٩. فمن المنتظر أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة، مقترنا بانخفاض طفيف في قيمة العملة اللبنانية، وكذلك حدوث زيادة هامة في عدد السياح الوافدين، إلى حفز الاقتصاد اللبناني. وسيستفيد الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية من ارتفاع الإيرادات النفطية وتعزز أداء القطاع الخاص فيهما. كما يتوقع أن تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة تحسنا في نموها الاقتصادي، وذلك، جزئيا، بفضل الدعم المالي والفني الذي ينتظر أن تقدمه الأوساط المانحة.

١٧- والبطالة هي مشكلة مزمنة تواجه الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا. وقد ازداد الوضع سوءا في عام ١٩٩٨، لأن الأداء الاقتصادي لم يولد فرص عمالة كافية لاستيعاب العرض السريع للأيدي العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت حالات التباطؤ أو الانكماش الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي هي، تقليدا مستقبلة للأيدي العاملة القادمة من الخارج إلى تقلص الطلب على العمال الأجانب، مما زاد في تفاقم المشكلة. وقدر أن الجمهورية اليمنية والأردن سجلا أعلى معدلات للبطالة في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٨، إذ بلغت التقديرات الأولية فيهما ٢٧ و ٢١ في المائة، حسب الترتيب. وكانت السياستان المالية والنقدية للجمهورية اليمنية شديدة الانكماش: فقد حصل انخفاض حاد في الإيرادات النفطية اضطر الحكومة اليمنية إلى تخفيض نفقاتها، ورفعت أسعار الفائدة بشكل هام بغرض تحقيق استقرار الريال اليمني مقابل دولار الولايات المتحدة. وأحدث اجتماع هذين العاملين ضغطا على نمو الاقتصاد المحلي، فارتفع مستوى البطالة. واتباع الأردن كذلك سياسات نقدية ومالية تقييدية، وعانى من انخفاض فرص العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وازاء ارتفاع معدل نمو اليد العاملة، الذي بلغ تقريبا ٥ في المائة، مضافا إليه كثرة العمال الأجانب في البلد، بدأت الحكومة الأردنية تنفيذ سياسة ملاحقة حوالي ٣٠٠.٠٠٠ عامل أجنبي لا يملكون رخص عمل صالحة. وقدرت الحكومة المصرية أن معدل البطالة لديها في عام ١٩٩٨ كان أقل بقليل من ١٠ في المائة، في حين قدرته مصادر أخرى، من بينها منظمة العمل الدولية، بنسبة ١٧ في المائة. وسيكون على اقتصاد مصر أن ينمو بمتوسط معدل سنوي يبلغ ٧ في المائة، ولمدة خمس سنوات على الأقل، لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل - ٤٥٠.٠٠٠ عامل في السنة - وتخفيض المعدل العام للبطالة، مع ذلك، بخمس نقاط مئوية. وفي لبنان، تشير التقديرات الرسمية إلى أن حجم اليد العاملة اللبنانية في عام ١٩٩٨ بلغ ١٣٦ مليون عامل، منهم ١٢٢ مليون مستخدم، مما يجعل معدل البطالة يبلغ حوالي ١٠ في المائة. وكان معدل البطالة في الجمهورية العربية السورية مسجلا رسميا، بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٨. إلا أن هناك تقديرات خاصة تشير إلى وجود معدلات بطالة أعلى بشكل هام. فالنمو السكاني السوري المرتفع نسبيا، البالغ ٣٥ في المائة في زمن التباطؤ الاقتصادي للبلد، لا بد وأنه زاد كثيرا في معدل البطالة أو، على الأقل، العمالة الناقصة. أما بالنسبة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن معدل البطالة انخفض من ٢٠.٩ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٥.٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وكان انخفاض عدد أيام إغلاق الحدود هو السبب الأولي لهذا الانخفاض الهام.

١٨- ومشكلة البطالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي مختلفة عنها في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. فالفئة الأولى هي، نموذجيا، بلدان مستقبلة للأيدي العاملة، ويعمل فيها ملايين العمال الأجانب. إلا أن الأيدي العاملة المحلية التي تتزايد فيها بسرعة وتنمو بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٥ في المائة، بينما يقدر معدل النمو السكاني بـ ٣.٣ في المائة، اضطرتها إلى البحث عن سياسات مناسبة لخلق فرص عمالة كافية لمواطنيها. غير أن التباطؤ الاقتصادي الحالي وانخفاض الإيرادات الحكومية أفضيا إلى الحد من قدرة هذه البلدان على استخدام المزيد من المواطنين في القطاع الخاص في عام ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه، يعمل معظم ذوي الوظائف من مواطني بلدان المجلس في القطاع العام، حيث الرواتب والمزايا الإضافية أعلى منها في القطاع الخاص. وهذا هو السبب في وجود صعوبات هائلة تعترض جهود تشجيع انتقال العمال المحليين من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وقد اتخذت الآن أكثرية هذه البلدان تدابير ملموسة لزيادة فرص التدريب أمام مواطنيها ولجعل القطاع الخاص أقوى جاذبية وذا مزايا إضافية أفضل وأجر أدنى مضمون. كما كثفت، في عام ١٩٩٨، الجهود التي تبذلها لإحلال مواطنيها محل العمال الأجانب كلما أمكن ذلك، من

خلال تقديم حوافز للشركات الخاصة لاستخدام المواطنين أو فرض غرامات على الشركات التي لا تحترم الحصة الموصى بها من العمال المواطنين في قوة عملها. وهذه السياسات، التي تستهدف إعطاء الغلبة للأيدي العاملة المحلية، تطبق بدرجات متفاوتة من النجاح. وقد كانت البحرين هي الأنجح فيها إذ يضم قطاعها العام أكبر عدد من الموظفين المحليين بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، ونسبة هؤلاء تقدر بحوالي ٩٠ في المائة، بينما يمثل البحرينيون، في القطاع الخاص، ٦٦ في المائة و٣٨ في المائة و١٤ في المائة في قطاعات الخدمات المصرفية والمالية، والصناعة التحويلية، والتشييد، حسب الترتيب. كما حققت عمان نجاحا، وإن كان محدودا، في جهودها لجعل الغلبة للعمانيين في القطاع المصرفي والمالي.

١٩- ومن المتوقع أن تشد البطالة في بلدان الإسكوا خلال عام ١٩٩٩. فمن المنتظر أن تطبق بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن، بقوة أكبر، سياسة الاستعاضة عن العمال الأجانب بمواطنيها، وسياسات طرد العمال غير المشروعين. وهذا سيؤدي بدوره إلى صعوبات في الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والجمهورية اليمنية، التي هي، تقليديا، بلدان مرسله لليد العاملة في المنطقة.

٢٠- وكانت معدلات التضخم في انخفاض في منطقة الإسكوا خلال السنوات الأخيرة. ويقدر أنها زادت انخفاضا في عام ١٩٩٨ في معظم البلدان باستثناء الجمهورية اليمنية. وكانت معدلات التضخم في غالبية بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى منها في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، باستثناء قطر. فقد قدر أن هذا البلد شهد تضخما معتدلا، بنسبة ٣٥ في المائة، تجاوز معدل التضخم في الأردن الذي بلغ ٢٥ في المائة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن أربعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي: البحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية، شهدت انكماشا في عام ١٩٩٨. ونظرا إلى أن جميع عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي مثبتة على دولار الولايات المتحدة، باستثناء الدينار الكويتي المثبت، كما لوحظ أنفا، على سلة من العملات، فقد ارتفعت قيمتها مع الدولار مقابل الين الياباني ومعظم العملات الأخرى في آسيا وأوروبا الغربية. ونتيجة لذلك، حصل انخفاض كبير في أسعار السلع المستوردة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي من معظم شركائها التجاريين. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى السياسات النقدية الحذرة تقليديا والتخفيضات الكبيرة في النفقات الحكومية في البلدان المعنية، تدنت معدلات التضخم إلى أرقام قياسية. وعلى مستوى كل بلد على حدة، وعلى إثر معدل انكماش صغير بلغ ٠.٢ في المائة في عام ١٩٩٦ ومعدل تضخم صغير بنسبة ٠.٢ في المائة في عام ١٩٩٧، يقدر أن البحرين سجلت معدل انكماش بلغ ٠.٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وانخفض معدل التضخم في الكويت من ٣.٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٠.٧ في المائة في عام ١٩٩٧، ووصل انخفاضه في النهاية إلى معدل سلبي بلغ ١.٣ في المائة في عام ١٩٩٨. ومع أن الدينار الكويتي مثبت على سلة من العملات، فإن دولار الولايات المتحدة يبقى هو المهيمن على سلة العملات. وبذلك فإن وجود حصة عالية نسبيا من السلع المستوردة في السوق الكويتي أدت إلى الانخفاض العام في الأسعار خلال عام ١٩٩٨. ويقدر أن عمان سجلت معدل انكماش بنسبة ٠.٥ في المائة في كل من عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وكان معدل التضخم في قطر أعلى منه في أي من بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهو المعدل الوحيد الذي كان أعلى من ١ في المائة في عام ١٩٩٨. ففي حين أنه انخفض من ٧.٤ في المائة في عام ١٩٩٦ و٦.٢ في المائة في عام ١٩٩٧، بلغ ٣.٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وكان أحد العوامل التي ساهمت في ذلك أن الحكومة القطرية جهدت لإكمال تشييد مشاريع الغاز الطبيعي في البلد، وحافظت على المستويات المخططة للنفقات. وكان معدل التضخم في المملكة العربية السعودية ١.٢ في المائة في عام ١٩٩٦، و٠.١ في المائة في عام ١٩٩٧، وتحول إلى معدل سلبي بلغ ٠.٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد خفض هذا البلد النفقات الحكومية كثيرا في عام ١٩٩٨، واستفاد كذلك من حدوث انخفاضات حادة في أسعار الواردات ومن ضعف الازدياد في ضغوط رفع الأجور نظرا إلى التباطؤ الاقتصادي. ولم يصبح معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة، وكذلك في قطر، سلبيًا في عام ١٩٩٨، إذ يظهر أن الحكومة حافظت على نفقاتها المخططة. ومع ذلك فقد تدنى عن مستويات السنوات

السابقة، أي ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٦ و٢٨ في المائة في عام ١٩٩٧، إلى ١ في المائة في عام ١٩٩٨.

٢١- وبين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا، يقدر أن الجمهورية اليمنية شهدت أعلى معدل للتضخم: ١٢٢ في المائة، في عام ١٩٩٨. ونظرا إلى سياسات البلد التي تتوخى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الجارية منذ عام ١٩٩٥، فقد نجح في تخفيض التضخم المرتفع الذي بلغ ٣٠٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى مستوى معتدل بلغ ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٧. غير أن المعدل ما فتئ يرتفع وذلك لأسباب منها انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل دولار الولايات المتحدة، وسياسة الحكومة الساعية إلى إلغاء دعم أسعار السلع الأساسية تماما. واستطاعت الجمهورية العربية السورية تخفيض معدل التضخم تدريجيا من ٨٢ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٨٣ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد أدى تخفيض النفقات الحكومية، وانخفاض أسعار السلع المستوردة، وزيادة بطء النمو الاقتصادي، إلى استمرار انخفاض التضخم في عام ١٩٩٨. كما انخفض التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة منتظمة منذ ١٩٩٦ إثر انخفاض كبير من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٦ و ١٦ في المائة في عام ١٩٩٧. وتفيد التقديرات الأولية أنه انخفض إلى ٤١ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد يفسر هذه التغييرات الملحوظة حدوث انخفاض حاد في القدرة الشرائية للشعب الفلسطيني مع وجود بطالة مرتفعة ونمو اقتصادي منخفض. وقد واصلت العملة اللبنانية، ولو بصورة طفيفة، ارتفاعها مقابل دولار الولايات المتحدة، مما ساهم في تخفيض أسعار الواردات من اليابان وبلدان آسيوية أخرى في عام ١٩٩٨. وحدث هذا على الرغم من الرسوم الجمركية التي فرضت على جميع السلع، بنسبة ٢ في المائة، أثناء العام. وتشير التقديرات الأولية إلى أن التضخم في لبنان بلغ ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٨، وكان أقل بنسبة ٤٠ في المائة من مستوى عام ١٩٩٧. ويثبت كل من مصر والأردن عملتهما أساسا على دولار الولايات المتحدة، ولذلك ارتفعت قيمتهما مع الدولار مقابل عملات شركائهما في شرق وجنوب شرق آسيا. وبذلك استفاد البلدان من انخفاض أسعار الواردات. وانخفضت معدلات التضخم في مصر من ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٦٤ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٨. وشهد الأردن أيضا انخفاضا تدريجيا في معدلات التضخم: من ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٧ و ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٨ وذلك في وقت خفضت فيه النفقات الحكومية وشدت السياسات النقدية وتباطأت الأنشطة الاقتصادية.

٢٢- وينتظر أن يشهد معظم أعضاء الإسكوا معدلات تضخم متجهة إلى الارتفاع في السنوات القادمة، لأن من المتوقع أن تنتعش أسعار الواردات وأن يخفض الدعم الحكومي، أو يلغى، كجزء من الإصلاحات الاقتصادية في بعض البلدان الأعضاء.

٢٣- وقد تدهورت الأوضاع المالية للحكومات في منطقة الإسكوا بشكل عام في عام ١٩٩٨، وزاد عجز الميزانيات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، زيادة كبيرة مقارنة مع العامين السابقين. ومن بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، لم يتمكن سوى لبنان من تخفيض عجز الميزانية لديه، من ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٨، بينما أبقى مصر عجز ميزانيتها، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، عند مستوى يكاد يكون هو نفس المستوى الذي تحقق في السبق، أي ١ في المائة. وسجلت جميع البلدان الأخرى اتساعا لفجوات الميزانيات، وذلك، أساسا، بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، ومن ثم في إيرادات الصادرات النفطية. وأثر ذلك بشكل خاص على بلدان مجلس التعاون الخليجي. فهذه البلدان معروفة عادة بأنها محافظة في تقدير إيرادات النفط لأغراض تخطيط الميزانية، وقد استخدمت أسعار نفط مقدرة بين ١٣ و ١٥ دولارا للبرميل الواحد في ميزانياتها المخططة لعام ١٩٩٨. وبعبارة أخرى، توقعت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تكون أسعار النفط لعام ١٩٩٨ أدنى من متوسط سعر الأوبك، البالغ ١٨ دولارا، بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة. غير أنه اتضح أن أسعار النفط

كانت أدنى من مستويات عام ١٩٩٧ بنسبة ٣٤ في المائة، فنجمت عن ذلك فوارق تتراوح بين ٥ و ١٨ في المائة مع التقديرات المحافظة التي أجريت في البداية. ونتيجة لذلك تأخرت هذه البلدان، ولو مؤقتاً، عن تحقيق الأهداف المحددة سابقاً لإزالة عجز الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد سجلت الكويت، فعلاً، فائضاً في الميزانية بنسبة ١١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧، ولكنها أنهت عام ١٩٩٨، حسب التقديرات، بعجز يعادل ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٤- ويقدر أن عجز الميزانية في قطر بلغ ٩٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨، وهي أعلى معدل بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. وإذ سعت الحكومة القطرية إلى إتمام مشروعها الكبير للغاز الطبيعي، لم تتوصل إلى تخفيض النفقات إلى ما دون المستوى المخطط في الأصل. كما أن النفقات لم تنخفض كثيراً في الإمارات العربية المتحدة، ولذلك يقدر عجز ميزانيتها بنسبة ٧٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨، عندما زاد بنسبة ٣٩ في المائة عنه في عام ١٩٩٧. وخفضت جميع البلدان الأخرى في مجلس التعاون الخليجي النفقات الحكومية، إزاء استمرار انخفاض أسعار النفط طوال عام ١٩٩٨، إلى مستويات دون المخططة بكثير، وبذلك بقي عجز الميزانيات لديها عند نسب صغيرة إلى حد ما من الناتج المحلي الإجمالي: ٤٠ في المائة للبحرين والكويت، و ٥٠ في المائة للعربية السعودية. ويقدر أن عمان سجلت أقل نسبة ميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي ٢٨ في المائة، مع أنها كانت أعلى من نسبة عام ١٩٩٧ البالغة ٥٧ في المائة. ولم تكن التقديرات الأولية لإيرادات الميزانية في عمان من بين الأكثر تحفظاً فحسب، بل إن النفقات الحكومية أيضاً بأكثر من ١٠ في المائة خلال عام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، استفاد البلد من سياساته للإصلاح الاقتصادي وتنويع الإيرادات، في حين زادت صادراته من الغاز المسيل في عام ١٩٩٨، مما ساهم بأكثر من ١٠ في المائة في الإيرادات الحكومية.

٢٥- ويمكن عزو الانخفاض الهام لعجز الميزانية في لبنان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ إلى تحسن نظام جباية الضرائب، وفرض تعريف شاملة بنسبة ٢ في المائة على السلع المستوردة ونسب أعلى بكثير على الواردات الكمالية، و ٥ في المائة كضريبة إضافية على خدمات الفنادق والمطاعم، وزيادة الإيرادات من الضرائب المفروضة على البنزين. ولولا التزامات خدمة الديون الكبيرة التي مثلت حوالي نصف الإيرادات الحكومية، لكان لبنان سجل فائضاً في الميزانية لأول مرة خلال سنوات عديدة. ومع أن مصر هي بلد مصدر للنفط، فإن اقتصادها متنوع بدرجة لا بأس بها ولا تمثل إيرادات النفط فيه جزءاً مهماً من الإيرادات الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التعجيل في جهود الخصخصة في البلد في عام ١٩٩٨ جلبت إيرادات حكومية كافية، وبالتالي استطاعت مصر إبقاء نسبة عجز للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ١ في المائة، وهي أدنى نسبة في جميع بلدان الإسكوا. وفي سائر الاقتصادات الأكثر تنوعاً، أي الأردن والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، يقدر أن عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي زاد في عام ١٩٩٨ إلى ٩٣ في المائة و ٣٦ في المائة و ٤٠ في المائة، حسب الترتيب، بعد أن انخفض في عام ١٩٩٧ عنه في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من تخفيض النفقات الحكومية في فترة الظروف الاقتصادية السيئة في منطقة الإسكوا، كانت الانخفاضات الحادة للإيرادات الحكومية في هذه البلدان أكبر من أن يمكن تعويضها.

٢٦- ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزانيات إلى النواتج المحلية الاجمالية في البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام ١٩٩٩، بما يعكس نتائج عام ١٩٩٨، لأن حكومات الدول الأعضاء ستحسن تكييف النفقات حسب الإيرادات المتوقعة. كما سيساعد على ذلك حدوث زيادات هامة في الإيرادات غير النفطية في بعض الدول الأعضاء في المنطقة.

ثانيا - التطورات النقدية والضريبية والمالية

٢٧- كان التباطؤ في نمو المعروض النقدي واضحا خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد صاحبه تباطؤ مماثل في نمو الإئتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص. وتضمنت العوامل المساهمة في هذا التطور تبديلات في تكوين النفقات الحكومية ومستوياتها، والقيود التي فرضت على الإئتمان المصرفي من خلال تغييرات في أسعار الفائدة أو نسب الاحتياطي أو السيولة أو الحدود القصوى للإئتمان. وعلاوة على ذلك استخدم أسلوب الاقتناع الأخلاقي لتحويل الإئتمان المصرفي إلى مجالات مرغوب فيها مثل تشجيع بيع سندات الخزانة وأوراقها، وزيادة تدفق السيولة إلى الخارج في شكل تحويلات جارية ورأسمالية لتمويل الواردات والاستثمار. فعلى سبيل المثال، اتخذ الأردن والامارات العربية المتحدة وعمان والكويت ولبنان ومصر مجموعة من التدابير الرامية إلى تنظيم السيولة وتحسين الإدارة النقدية. وتضمنت هذه التدابير ما يلي: (١) وضع نظام يتيح تطبيق نسب مختلفة من السيولة في هيكل الایداع المصرفي؛ (٢) تخصيص حسابات جارية مصرفية لدى البنك المركزي، نقدا أو على شكل ودائع نقدية وودائع لأجل ومدخرات، أو على شكل ودائع جارية، لدى البنوك المحلية الأخرى بأسعار فائدة معينة؛ (٣) اتخاذ ترتيبات لتبادل العملات فيما بين البنوك المحلية للتقليل ما أمكن من أخطار تقلبات أسعار الصرف؛ (٤) قيام البنك المركزي بإصدار السندات والأوراق المالية لحساب وزارات المالية بهدف التمهيد لـ "عمليات السوق المفتوحة"؛ (٥) تنفيذ العمليات المصرفية بين البنوك فيما يتعلق بودائع البنوك القابضة وشهادات الإيداع.

٢٨- وحتى عام ١٩٩٨، لم يكن هناك تعريف مناسب للمعروض النقدي الكلي في منطقة الإسكوا، ولم يكن هناك تعريف يأخذ في الاعتبار النقود والإئتمانات وأوراق السوق المالية، أو يتضمن هذه الأدوات في كل من مجموعات المعروضات النقدية. وبالتالي، ظل تكوين المعروض النقدي غير واضح، مما أدى إلى تفسيرات خاطئة لمعدلات النمو وتحركات المعروض النقدي. ولم يجر التشديد في أي من بلدان الإسكوا على العلاقة بين التدابير المتعلقة بالمعروض النقدي وبين الأداء الاقتصادي، ولم تتخذ أي من هذه البلدان إجراءات تستهدف النمو النقدي. ولذلك لم يكن هناك مفر من أن تقع مهمة تنشيط الاقتصاد بأكملها على عاتق سياسات الميزانية.

٢٩- وقد تغيرت السياسات النقدية في معظم بلدان الإسكوا تغيرا جذريا خلال السنوات القليلة الماضية. ويتضح هذا خاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق توفر الموارد المالية وفقا لمستوى النمو الاقتصادي. وبهدف تعزيز فعالية السياسات النقدية، جرى تغيير مهام النظام المالي ذاته، فتحسنت عملية حشد الموارد المالية وتخصيصها وتعززت آلية الضبط النقدي. وتطلب تحقيق هذه الأهداف، بدوره، تعزيز دور قوى السوق في تحديد أسعار الفائدة وتخصيص الإئتمانات. وقد أحرز عدد من بلدان الإسكوا، ولا سيما مصر والأردن، حيث نفذت برامج التكيف الهيكلي الاقتصادي، تقدما خلال النصف الأول من التسعينات في تحرير هيكل أسعار الفائدة، وخاصة الفائدة، على الودائع، وفي تضيق نطاق الأسعار التفضيلية، وخاصة تلك المقدمة لشركات القطاع العام.

٣٠- ورغم الانخفاض الكبير، المشار إليه آنفا، في عائدات النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٨، لا تزال هذه العائدات تشكل، في هذه البلدان، نسبة كبيرة من مجموع إيرادات الميزانية تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة. ونظرا إلى شدة هذا الاعتماد على صادرات النفط، أثر انخفاض عائدات النفط على جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وترتبت عليه، تغييرات عاجلة وفورية في السياسات الاقتصادية والمالية. ونتيجة لإعادة تقييم البرامج المالية والتنموية، فرضت بلدان مجلس التعاون الخليجي قيودا هامة على ميزانياتها في السنة المالية ١٩٩٩، وقام معظمها بتخفيض أو إبطاء حركة معدل نمو النفقات الرأسمالية في ميزانيات عام ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هذه الميزانيات لا

تتضمن أي مشاريع إنمائية جديدة، كما ان من المرجح أن يقتصر الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الصغيرة أو على المشاريع التي سبق أن بدأ تنفيذها بموجب التزامات سابقة. ولكن تبين أن من الأصعب تخفيض النفقات الجارية التي تشمل، على نحو أساسي، الدفاع، والأجور والرواتب، والإعانات، والخدمات. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٨، مولت بلدان مجلس التعاون الخليجي العجز الذي لم يكن من الممكن تجنبه عن طريق السحب من احتياطاتها من جهة، وإصدار بعض سندات المديونية مثل السندات الحكومية وسندات الخزنة وأوراقها من جهة أخرى. ويتوقع أن يستمر هذا النمط من التمويل في السنوات القادمة لأنه ينتظر لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن تواجه صعوبات في موازنة ميزانياتها بسبب التطورات الأخيرة في أسواق النفط العالمية. وقد دفع انخفاض عائدات النفط في عام ١٩٩٨ بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى توجيه مزيد من الاهتمام، كذلك، إلى ارتفاع تكاليف الإعانات وإلى مبررات الاستمرار في تحمل أعباء ميزانياتها. وهذا صحيح خاصة فيما يتعلق بإعانات المياه والكهرباء، وهي خدمات معروضة بأسعار لا تغطي حتى نسبة صغيرة من تكاليف إنتاجها. ويتوقع أن تواصل بلدان مجلس التعاون الخليجي، في عام ١٩٩٩، تخفيض النفقات فيما هي تشجع القطاع الخاص على المشاركة بنشاط أكبر في الاقتصاد.

٣١- أما بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا فقد اشتركت في ثلاث خصائص رئيسية فيما يتعلق بإيرادات ميزانيات عام ١٩٩٨، وهي: (١) ازدياد حصة الإيرادات المحلية في النفقات الجارية وفي جزء من النفقات الرأسمالية؛ (٢) انخفاض مستويات المعونة الأجنبية والآثار السلبية للتطورات في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ (٣) ارتفاع مستويات الديون العامة المحلية. وعلى غرار بلدان مجلس التعاون الخليجي، تابعت هذه المجموعة أيضا اتباع السياسات المالية المتشددة في عام ١٩٩٨، فحدث من نمو النفقات الجارية والرأسمالية على السواء. وقد جهدت معظم بلدان المجموعة، وخاصة الأردن ومصر، في تخفيض نسبة الإعانات إلى مجموع النفقات الجارية. كما ساهم تحسين فعالية جباية الضرائب والإدارة العامة في معظم هذه البلدان، خلال السنوات القليلة الماضية في زيادة الإيرادات المحلية. ورغم ذلك لا تؤدي نظم الضرائب دورا فعالا في حشد موارد مالية محلية جاهزة للاستعمال. ويتوقع أن تؤدي برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذ في بعض هذه البلدان إلى تغييرات هامة في تخصيص الموارد خلال السنوات القليلة القادمة. وعلاوة على ذلك، وبخلاف بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تمكنت من تمويل العجز في ميزانياتها على الأجل القصير عن طريق السحب من احتياطاتها الأجنبية، قد تضطر معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا إلى البحث عن بدائل لتخفيض عجز ميزانياتها. ومن أمثلة هذه البدائل زيادة إيرادات الميزانية من خلال إصلاح تدابير كسب الإيرادات، وتحسين أساليب جباية الضرائب، وتخفيض معدل نمو النفقات في الميزانية بواسطة تخفيض الإعانات أو مدفوعات خدمة الديون.

ثالثا - التطورات في القطاع الخارجي

٣٢- مثلت التجارة الدولية لمنطقة الإسكوا نسبة ٢١ في المائة فقط من حجم التجارة العالمية الإجمالي في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، مما يشير إلى انخفاض كبير عن نسبة الـ ٧٢ في المائة التي سجلت في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١. ومثلت صادرات الإسكوا من النفط في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ نسبة ٧٥ في المائة من مجموع صادرات المنطقة. ونظرا إلى تدهور أسعار النفط في عام ١٩٩٨، تضررت عائدات صادرات النفط في منطقة الإسكوا ككل. ويقدر أن مجموع قيمة صادرات المنطقة، باستثناء الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ ٩٧ مليار دولار في عام ١٩٩٨، أي انخفض بنسبة ٢١٧ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧. وتشير التوقعات المتفائلة لعام ١٩٩٩ إلى أن تحسن أسعار النفط العالمية سيؤدي إلى زيادة بنسبة ٨ في المائة في إيرادات صادرات المنطقة.

٣٣- ويقدر أن إيرادات صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي، والتي تساهم بنسبة ٨٠ في المائة من مجموع إيرادات المنطقة، بلغت ٧٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨، أي شهدت انخفاضا حادا بنسبة ٢٦

في المائة عن إيرادات عام ١٩٩٧. ويقدر أن مجموع صادرات الكويت ومجموع صادرات المملكة العربية السعودية قد انخفضا بنسبة ٣١ في المائة و ٢٨ في المائة، على التوالي، في عام ١٩٩٨، فيكون البلدان، بالتالي، قد شهدا أكبر انخفاض بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. وانخفض مجموع صادرات البحرين بنسبة ١٩ في المائة، أي بأصغر نسبة انخفاض في هذه المجموعة من البلدان. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فتشير التقديرات الأولية لمجموع صادراتها في عام ١٩٩٨ إلى حصول انخفاض بنسبة ٢١ في المائة في الامارات العربية المتحدة، و ٢٤ في المائة في عمان، و ٢٥ في المائة في قطر، مقارنة بعام ١٩٩٧. وبخلاف بلدان مجلس التعاون الخليجي، يقدر أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا حققت زيادة في المجموع الكلي لإيرادات صادراتها بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٨ قياسا بعام ١٩٩٧. والعامل الرئيسي الذي ساهم في هذه الزيادة هو زيادة الصادرات العراقية نتيجة لاتفاق النفط مقابل الغذاء الذي أبرم في شباط/فبراير عام ١٩٩٨. ولكن يقدر أن مجموع الصادرات في ثلاثة من بلدان هذه المجموعة انخفض كثيرا في عام ١٩٩٨ عما كان عليه في عام ١٩٩٧: اليمن حيث انخفض بأعلى نسبة، وهي ٣٠ في المائة، والجمهورية العربية السورية، حيث انخفض بنسبة ٢٠ في المائة، ومصر، حيث انخفض بنسبة ١١ في المائة. أما الأردن ولبنان، وهما من البلدان غير المصدرة للنفط، فيقدر أن صادراتهما قد ازدادت في عام ١٩٩٨ بنسبة ٥ و ٣ في المائة، على التوالي.

٣٤- ويقدر أن مجموع قيمة واردات منطقة الإسكوا انخفض في عام ١٩٩٨ بنسبة ٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٧، وذلك لسببين رئيسيين هما الانخفاض الحاد في إيرادات النفط، التي تشكل عادة المصدر الرئيسي لتمويل الواردات، والانخفاض الكبير في أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، انخفضت قيمة الواردات من عدة من بلدان شرقي آسيا بسبب انخفاض قيمة عملاتها. ويتوقع أن يزداد مجموع واردات منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩ بنسبة ١ في المائة.

٣٥- ويقدر أن قيمة واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل - وقد مثلت ما يتجاوز ٧٠ في المائة من مجموع واردات المنطقة - انخفضت في عام ١٩٩٨ بنسبة ٤ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٧. ويتوقع أن تزيد قيمة واردات هذه المجموعة من البلدان زيادة طفيفة، بنحو ٠ في المائة، في عام ١٩٩٩. وقدر أن جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي شهدت انخفاضا في وارداتها تراوحت نسبه، ضمن المجموعة، بين ٣ في المائة في عمان و ٦ في المائة في الامارات العربية المتحدة. ولكن ينتظر أن تزداد الواردات في عام ١٩٩٩ في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية، حيث يتوقع أن تنخفض الواردات بنسبة ١ في المائة. ويتوقع أن تسجل واردات البحرين أدنى نسبة من النمو في المجموعة، وذلك بواقع ١ في المائة، بينما يتوقع أن تزداد واردات الامارات العربية المتحدة بنسبة ٣ في المائة. وفيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، تشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٨ إلى أن اجمالي وارداتها كمجموعة قد حقق نموا معدله ٢ في المائة نتيجة للزيادة في واردات العراق بشكل أساسي، ويتوقع أن تحقق معدل النمو نفسه تقريبا في عام ١٩٩٩. ولكن يقدر أن واردات ثلاثة من هذه البلدان انخفضت بحدّة في عام ١٩٩٨ عما كانت عليه في عام ١٩٩٧: الأردن، بنسبة ٨ في المائة، ولبنان، بنسبة ٧ في المائة، واليمن، بنسبة ٦ في المائة. ويقدر أن واردات مصر والجمهورية العربية السورية انخفضت بمعدل أدنى بلغ ٣ في المائة في مصر و ٤ في المائة في الجمهورية العربية السورية. وعلى خلاف ذلك، يتوقع أن تزداد واردات جميع بلدان هذه المجموعة في عام ١٩٩٩ بمعدلات تتراوح بين ٢ في المائة في مصر و ٣ في المائة في الجمهورية العربية السورية.

٣٦- وبينما سجل ميزان التجارة الاجمالي لمنطقة الإسكوا فائضا بلغ ١٤ مليار دولار في عام ١٩٩٧، يقدر أنه سجل عجزا بواقع ٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨ نتيجة للانخفاض الحاد في إيرادات صادرات النفط. وفي عام ١٩٩٩، يتوقع أن يستمر العجز في الميزان التجاري للمنطقة وأن يسجل نحو

٢٩ مليار دولار. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي كمجموعة، يقدر أن ميزان التجارة سجل فائضا بمقدار ٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٨ مقارنة بفائض أكبر بكثير بلغ ٣٢ مليار دولار في عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٩، يمكن أن تحقق هذه البلدان فائضا بمقدار ١٣ مليار دولار. ولدى النظر الى كل بلد على حدة، يتوقع لثلاثة منها هي المملكة العربية السعودية والكويت وعمان، أن تكون قد حققت فائضا، وللبلدان الثلاثة المتبقية أن تكون قد سجلت عجزا، وذلك في عام ١٩٩٨. وبالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، يقدر ان الميزان التجاري الاجمالي سجل عجزا بنحو ١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٨، وينتظر أن يستمر العجز فيه بواقع ١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٩. ويتوقع أن تسجل جميع بلدان هذه المجموعة، باستثناء العراق، الخاضع لجزاءات الأمم المتحدة الاقتصادية، عجزا في موازينها التجارية في عام ١٩٩٩، مجتمعة ومنفردة.

٣٧- وبلغت نسبة الصادرات إلى الواردات في منطقة الإسكوا ككل ١١٣ في المائة في عام ١٩٩٧، أي انخفضت قليلا عن مستوى عام ١٩٩٦، ويقدر انها تدهورت في عام ١٩٩٨ فبلغت ما لا يتجاوز ٩١ في المائة. ويتوقع أن تزيد هذه النسبة زيادة طفيفة في عام ١٩٩٩، بحيث تبلغ ٩٧ في المائة. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، انخفضت نسبة الصادرات إلى الواردات من ١٤٢ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١١٣ في المائة في عام ١٩٩٨. ويتوقع أن ترتفع في عام ١٩٩٩ فتبلغ ١١٨ في المائة. أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فيقدر أن هذه النسبة ارتفعت من ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٥١ في المائة في عام ١٩٩٨، ويتوقع أن ترتفع إلى ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٩.

٣٨- وساهمت صادرات الوقود المعدنية بنسبة ٧٥ في المائة من مجموع صادرات منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٧. وبلغت حصة هذه الوقودات من مجموع صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي بمجملها ٨٤ في المائة، رغم اختلاف هذه النسبة من بلد إلى آخر في المجموعة. فقد سجلت البحرين نسبة ٦٢ في المائة، بينما سجلت عمان نسبة ٧٦ في المائة، والكويت نسبة ٩٧ في المائة. ويختلف هيكل صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا اختلافا واضحا عن هيكل صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد مثلت صادرات الوقود المعدنية نسبة ٥٢ في المائة من مجموع صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا كمجموعة، بينما مثلت صادرات الأغذية والحيوانات الحية نحو ١١ في المائة، والسلع المصنعة كذلك نحو ١١ في المائة. وبلغت نسبة صادرات مصر من السلع المصنعة ٢٥ في المائة من مجموع صادراتها، بينما بلغت حصة صادرات الوقود المعدنية ٤٥ في المائة. وفي حين لا يصدر الأردن ولا لبنان الوقود المعدنية، فإن صادرات الأردن من المواد الخام والكيماويات في ازدياد، كما ان صادرات السلع المصنعة مثلت نسبة كبيرة من صادرات لبنان. وفي الجمهورية العربية السورية، مثلت صادرات الوقود المعدنية وصادرات الأغذية والحيوانات الحية معظم صادرات البلد، وبلغت حصة الوقود المعدنية ٦٣ في المائة من مجموع الصادرات بينما بلغت حصة الأغذية والحيوانات الحية نسبة ١٨ في المائة. وفي اليمن، مثلت صادرات الوقود المعدنية ما يزيد على ٩٥ في المائة من مجموع الصادرات.

٣٩- وشكلت ثلاث فئات من السلع المستوردة معظم واردات منطقة الإسكوا وهي: الآليات ومعدات النقل، وقد مثلت نسبة ٣٠ في المائة من مجموع الواردات، والسلع المصنعة، وقد مثلت نسبة ١٩ في المائة، والأغذية والحيوانات الحية، وقد مثلت نسبة ١٥ في المائة. وهيكل الواردات في بلدان مجلس التعاون الخليجي كمجموعة مشابه لهيكل الواردات في منطقة الإسكوا بكاملها، إلا ان نسبة الواردات من الآليات ومعدات النقل إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى بقليل منها إلى باقي بلدان الإسكوا، إذ بلغت نسبة ٣٧ في المائة. ويختلف هيكل واردات البحرين عن هيكل واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إذ تشكل واردات الوقود المعدنية إليها أعلى نسبة في منطقة الإسكوا، وتبلغ ٣٦ في المائة بسبب عمليات التكرير وإعادة التصدير. أما الواردات إليها من الآليات ومعدات النقل فتتمثل نسبة ١٨ في المائة فقط من مجموع الواردات. واختلفت حصة الواردات من الآليات ومعدات النقل من بلد إلى آخر بين

بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتراوح بين ٣٥٥ في المائة وذلك في المملكة العربية السعودية و٥٠٦ في المائة في قطر. وفيما بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، بلغت حصة الآليات ومعدات النقل ضمن مجموع الواردات ٢٥٨ في المائة. وفوق ذلك، بلغ مجموع حصة الأغذية والحيوانات الحية، وحصة السلع المصنعة نحو ٢٠ في المائة لكل منهما. وفي حين كانت هذه الموارد الثلاث أهم واردات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، مثلت واردات الأغذية والحيوانات الحية نحو ٢٨٥ في المائة من مجموع واردات اليمن، وكانت بالتالي أعلى نسبة في منطقة الإسكوا.

٤٠- وتمثل الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو أكبر منفذ لصادرات منطقة الإسكوا، وقد ازدادت حصتها من مجموع تجارة المنطقة من ٤٨٢ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٥٠٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وبينما انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي ضمن الصادرات من ١٧٩ في المائة إلى ١٣٨ في المائة خلال الفترة ذاتها، لم يطرأ أي تغيير على حصة اليابان، التي بلغت نسبة ٢٢ في المائة، ولا على حصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغت ٩٢ في المائة. وانخفضت حصة البلدان النامية انخفاضا طفيفا: من ٤٢٣ في المائة إلى ٤١ في المائة، نتيجة لانخفاض حصة البلدان النامية الآسيوية بنحو ٢ في المائة خلال الأزمة الآسيوية. وبالنسبة لواردات منطقة الإسكوا بمجملها، انخفض مجموع حجم الواردات من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو انخفاضا طفيفا: بنسبة ٠٦ في المائة. وانخفضت حصة الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢ في المائة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، بينما لم يطرأ أي تغيير يذكر على حصة الولايات المتحدة الأمريكية أو حصة اليابان. وعلاوة على ذلك، انخفضت حصة الواردات من البلدان النامية بنسبة ١٥ في المائة، بينما قفزت حصة البلدان النامية الآسيوية من ١٥٥ في المائة إلى ٢٠٢ في المائة، وكان أهم أسباب ذلك انخفاض قيمة عملاتها المحلية.

٤١- وتحسنت التجارة البينية في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٧، فبلغت ٨٦ في المائة من مجموع صادرات المنطقة و١٠٨ في المائة من مجموع وارداتها، أي انها ارتفعت عن مستوياتها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ عندما كانت تعادل ٧٩ في المائة للصادرات و٩٢ في المائة للواردات. لكن هذه التجارة لا تزال محدودة جدا مقارنة بالتجارة البينية في منطقة اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، التي تبلغ ٣٨٧ في المائة، وفي الاتحاد الأوروبي حيث تبلغ ٥٧ في المائة. وبلغ مجموع صادرات وواردات بلدان مجلس التعاون الخليجي، على الصعيد الإقليمي، ٧٦ في المائة من المجموع فيما يتعلق بالأولى و٨٥ في المائة من المجموع فيما يتعلق بالثانية في عام ١٩٩٧. وكانت حصة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا من التجارة البينية أكبر بقليل: ١٧٧ في المائة فيما يتعلق بالأولى و٩٣ في المائة فيما يتعلق بالثانية. وقد سجل الميزان التجاري للتجارة البينية لبلدان مجلس التعاون الخليجي فائضا مقداره ٤٠ مليون دولار، بينما سجل هذا الميزان في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا عجزا مقداره ٦٩٧ مليون دولار.

٤٢- وحقق الحساب الجاري لمنطقة الإسكوا، باستثناء قطر والامارات العربية المتحدة والعراق ولبنان لعدم توفر البيانات، فائضا بلغ ٩٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٧، مما يمثل زيادة بنحو ١٨ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٦. وقدر أن هذا الميزان سجل عجزا، في عام ١٩٩٨، نتيجة لانخفاض إيرادات الصادرات. وحققت بلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، فائضا بنحو ٨٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٧، أي بنسبة ٨٧ في المائة، قياسا بعام ١٩٩٦. وكانت عمان هي البلد الوحيد في هذه المجموعة الذي سجل عجزا، وقد بلغ ٥٤ مليون دولار. كذلك حققت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا فائضا في عام ١٩٩٧ بلغ ٧٢٦ مليون دولار بعد أن كانت قد سجلت عجزا في عام ١٩٩٦. وحققت جميع بلدان هذه المجموعة فائضا في عام ١٩٩٧ تراوحت قيمته بين ١٥ مليون دولار في الأردن و٤٦٤ مليون دولار في الجمهورية العربية السورية.

٤٣- وبلغت إيرادات السياحة في منطقة الإسكوا، باستثناء قطر والامارات العربية المتحدة لعدم توفر البيانات، نحو ٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٦، مقارنة بمبلغ ٧٣ مليارات في عام ١٩٩٥. وبلغت مساهمة بلدان مجلس التعاون الخليجي في مجموع إيرادات المنطقة ٢٢٦ في المائة. وكانت المملكة العربية السعودية أكبر مساهم في هذه المجموعة، إذ بلغت حصتها ١٣ مليار دولار. وساهمت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا بمبلغ ٦٢ مليارات دولار، أي بنسبة ٧٧ في المائة، من مجموع إيرادات المنطقة. ومصر هي أكبر بلد سياحي في المنطقة، إذ مثلت إيراداتها نحو ٤٠ في المائة من مجموع إيرادات المنطقة، و٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لمصر. وفي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بلغت إيراداتها من السياحة ٣٤ مليارات دولار. وتمثل الجمهورية العربية السورية ثاني أكبر بلد سياحي في هذه المجموعة من البلدان، وقد بلغت إيراداته السياحية نحو ١٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦. وبلغت إيرادات السياحة في الأردن ٧٧٠ مليون دولار في العام ذاته، بينما بلغت إيرادات لبنان ٧١٥ مليون دولار.

٤٤- وبلغت قيمة تحويلات العمال الاجمالية إلى خمسة من بلدان الإسكوا، هي الأردن وعمان ولبنان ومصر واليمن، نحو ٨١ مليارات دولار في عام ١٩٩٦، مما يمثل زيادة بنسبة ٠٩ في المائة على مستوى عام ١٩٩٥. وبلغت تحويلات العمال إلى مصر، وهي أكبر بلد مصدر للأيدي العاملة في المنطقة، ٣ مليارات دولار في ١٩٩٧/١٩٩٨، مقارنة بمبلغ ٣٢٥ مليارات في ١٩٩٦/١٩٩٧. وبلغت تحويلات العمال إلى لبنان نحو ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٩٦ ومثلت نسبة ٥٣ في المائة من مجموع صادرات البلد من السلع والخدمات. وفي الأردن واليمن بلغت تحويلات العمال المهاجرين ١٥ مليار دولار و١١ مليار دولار، على التوالي. وعلى خلاف ذلك، كانت تحويلات العمال العمانيين ضئيلة جدا في عام ١٩٩٦، ولم تتجاوز ٣٩ مليون دولار.

٤٥- وازداد الاحتياطي الدولي، باستثناء الذهب، في منطقة الإسكوا (باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية لعدم توفر البيانات عنهما) اعتبارا من أيار/مايو ١٩٩٨ بنسبة ١٣ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٧، فبلغ ٥٣٧ مليار دولار. وازداد الاحتياطي الدولي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، الذي يمثل ٤٥٢ في المائة من مجموع احتياطي المنطقة، بنسبة ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧. وكان بالإمكان أن يغطي الاحتياطي الدولي لبلدان مجلس التعاون الخليجي واردات هذه البلدان لفترة ٣٧ شهر فقط في عام ١٩٩٨، مقارنة بما متوسطه ١٢ شهرا في السبعينات و٨٢ شهر في الثمانينات. وبلغ الاحتياطي الدولي للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا بمجموعها ٢٩٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨، مما يشير إلى انخفاض بنسبة ٢٠ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٧. وبلغ الاحتياطي الدولي لمصر ٢٠١ مليار دولار، وهو أكبر احتياطي فيما بين هذه المجموعة من البلدان، وقد مثل ٣٧ في المائة من مجموع احتياطي المنطقة في عام ١٩٩٨. ويكفي هذا الاحتياطي لتغطية وارداتها لفترة ١٨ شهرا، مقارنة بإمكانية تغطية وارداتها لفترة شهر واحد فقط خلال السبعينات والثمانينات. وتحسن كذلك وضع الاحتياطي الدولي في الأردن ولبنان واليمن، وكان بالإمكان أن يغطي الواردات لنحو ٦ شهور في كل من الأردن واليمن ولمدة ٩٦ شهر في لبنان في عام ١٩٩٨.

٤٦- وجرى تخفيض الديون الخارجية تخفيضا هاما خلال التسعينات في ستة من بلدان الإسكوا هي الأردن، والجمهورية العربية السورية وعمان ولبنان ومصر واليمن. وبلغ المجموع الكلي لديون هذه البلدان ٧١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٦، مما يشير إلى انخفاض بنسبة ٤٧ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥. وكانت مصر أكبر بلد مدين في المنطقة، ولكنها حققت تقدما هاما منذ النصف الثاني من الثمانينات فبلغ دينها الخارجي ٢٩٩٨ مليار دولار في عام ١٩٩٧، أي انخفض بنسبة ٢٢ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٦ ومثل نسبة ٤٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وفي الجمهورية العربية السورية، سجل الدين الخارجي زيادة طفيفة بنسبة ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٦ مقارنة بعام ١٩٩٥، فبلغ ٢١ مليار دولار، ومثل نسبة ١٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وانخفض الدين الخارجي في الأردن بنسبة

٥٥ في المائة في عام ١٩٩٧ عن مستوى عام ١٩٩٦، فبلغ ٧٧ مليارات دولار ومثل نسبة ١٠٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وكانت اليمن قد خفضت دينها الخارجي تخفيضاً هاماً بلغ ٤٦٧٣ في المائة في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦، ولكنه عاد وارتفع قليلاً في عام ١٩٩٧ فبلغ ٣٣٥ مليارات دولار، ومثل نسبة ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وازداد الدين الخارجي للبنان زيادة حادة في عام ١٩٩٧: بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٦، فبلغ ٥ مليارات دولار. وبلغ الدين الخارجي في عمان ٣٤ مليارات دولار في عام ١٩٩٦، وهو مبلغ يعتبر منخفضاً بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي للبلد، إذ مثل نحو ٢٤ في المائة منه.

رابعاً - الأحوال البيئية

٤٧ - مع ان معظم بلدان الإسكوا حبيبت باحتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، فإن منطقة الإسكوا أقل حظاً بوجه عام فيما يتعلق بموردين طبيعيين أساسيين آخرين هما الأرض المنتجة والموارد المائية المتجددة التي يمكن الاستفادة منها. ومن الواضح ان تسارع النمو الاقتصادي والتوسع الحضري، الذي شهدته المنطقة خلال العقود الأخيرة، يلقي بضغوط كبيرة على مواردها الطبيعية المحدودة ويجهد البيئة. ونظراً لعدم وجود استراتيجيات متكاملة لحفظ الموارد، أدى سوء استخدام الأراضي والمياه إلى تدهور التربة، وفقدان احتياطيات المياه العذبة غير المتجددة، وتدهور نوعية المياه. وتشتد بسرعة الأخطار التي تخيم على القدرة المحدودة للنظم الايكولوجية الهشة لمنطقة الإسكوا على استغلال الموارد الطبيعية ومعالجة الفضلات الناتجة منه، كما تتناقص قدرة بيئة المنطقة على دعم الحياة.

٤٨ - وتغطي الصحاري ما يزيد على ثلاثة أرباع مساحة منطقة غربي آسيا، ويتعرض جزء متزايد من المراعي الدائمة لتدهور التربة نتيجة لتقلص الغطاء النباتي. وتواجه الزراعة في منطقة الإسكوا عوائق كبيرة تتمثل في محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وشح الموارد المائية الملائمة، والمناخ الجاف غير المؤاتي. ويؤدي الجفاف، وإزالة الغابات، والرعي المفرط، وتوسيع مساحة محاصيل الحبوب على حساب المراعي، إلى تدهور الغطاء النباتي الطبيعي وتسارع عملية التصحر. وتجهد معظم حكومات بلدان المنطقة، ولا سيما حكومات الأردن والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية ولبنان، في الحفاظ على الغابات وانشاء الأحزمة الخضراء، وتثبيت الكثبان الرملية بالأساليب البيولوجية، وزراعة الأشجار على جوانب الطرقات، والتحريج وإعادة التحريج، وقد نجحت إلى حد بعيد في وقف التدهور.

٤٩ - ويفرض شح المياه في منطقة الإسكوا إعطاء الأولوية البيئية العليا لحفظ الموارد المائية وحمايتها. وفي الوقت الراهن، يمثل السحب غير المنتظم للمياه السطحية والجوفية السبب الرئيسي لشح المياه في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل التدهور التدريجي لنوعية المياه الجوفية مسألة هامة ينبغي معالجتها على مستوى المنطقة بكاملها. كما وان تصريف المياه المستعملة غير المعالجة والمعالجة جزئياً، والناتجة من الأنشطة الزراعية والصناعية والبلدية، إلى المجاري المائية، لا يؤدي فقط إلى تلويث الأراضي الزراعية والموارد المائية على نحو خطير، بل يثير أيضاً قلقاً شديداً بشأن الصحة العامة. ثم ان الحاجة الملحة إلى مياه الشرب المأمونة تتسبب بازدياد الطلب على المياه المحلاة، مما يؤدي إلى آثار بيئية سلبية وإلى الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية.

٥٠ - وتتكون الأنشطة الصناعية في منطقة الإسكوا، أساساً، من الصناعات الاستخراجية والتحويلية. وبينما تستمر عملية التصنيع على نطاق واسع، مع إحراز تقدم في إدماج التكنولوجيات المتقدمة في الهياكل الأساسية الوطنية، يظل الاهتمام بالبيئة في المنطقة ضئيلاً بوجه عام. فعلى سبيل المثال، يقتصر التقدم التكنولوجي والدراسة التقنية الفنية على مجالات التجهيز وإعادة التدوير وإعادة المعالجة. والجوانب البيئية

مهمة تقريبا في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء أنشطة صناعية في معظم بلدان الإسكوا. والبيئة البحرية في المنطقة تتعرض لأخطار متزايدة، لا سيما قرب الساحل. وتشمل العوامل التي تساهم في تدهور البيئة البحرية أنشطة التنقيب عن النفط واستغلاله، والنمو الاقتصادي السريع، والصيد المفرط، وتغيير خط الساحل من خلال أعمال الحفر والردم، وتصريف مياه المجاري والنفايات الصناعية السائلة غير المعالجة، وإلقاء فضلات النفط ونفاياته. وقد زاد من تعقيد الأمور الزحف المستمر للسكان على المناطق الساحلية.

٥١- والأنشطة البشرية التي يضطلع بها في منطقة الإسكوا تتركز في المناطق الحضرية، مما يخلق طلبا كبيرا على الموارد الطبيعية، كالطاقة والمياه العذبة والأغذية والأراضي، فضلا عن الطلب على الخدمات والمرافق الأساسية كالمرافق الصحية، وخدمات تصريف النفايات، والتعليم، والرعاية الصحية، والطرق والنقل العام. وستفضي هذه الأنماط في النهاية، إلى ارتفاع معدل التدهور البيئي نتيجة لازدياد الانبعاثات من ملوثات الهواء والمياه، والفضلات المنزلية، والنفايات السامة والخطرة، واستنفاد الموارد. وتشتمل المنطقة على موائ متنوعة نظرا لتنوع مناخها، وتكوينها الجيولوجي، وكمية وتوزيع كمية الأمطار، ومستوى العلو. لكن أنشطة الرعي المفرط وإزالة الغابات والصيد التي شهدتها المنطقة في الفترة الأخيرة أدت إلى زحف التصحر واختفاء أو انقراض بعض الأنواع النباتية والحيوانية المحلية.

٥٢- وتواجه بلدان الإسكوا تدهورا بيئيا شديدا أحدثه ارتفاع معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تسارع التحضر. وفي الوقت ذاته، فإن تدابير حماية البيئة في المنطقة ليست صارمة بوجه عام، مما يؤدي إلى تدهور خطير في الأحوال البيئية والصحية. ومن الأسباب الكامنة وراء هذا النمط غير المستدام من التنمية في منطقة الإسكوا عدم كفاية الترتيبات المؤسسية، ونقص المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وقلة مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرارات، والقصور الشديد في القدرات المؤسسية والموارد البشرية المؤهلة.

٥٣- وتتسم مسألة إلقاء النفايات في البيئة بأهمية خاصة في منطقة الإسكوا لأن كثيرا من بلدان اللجنة تفتح الآن باب اقتصاداتها أمام المستثمرين الأجانب وتشجع الصناعات الموجهة نحو التصدير. وحتى الآن لا ينظر بجدية إلى مسألة إدماج إدارة البيئة في تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي عمليات اتخاذ القرارات، رغم ما تتسم به من أهمية بالغة، ومن هنا الفشل التام في اعتماد منظور استراتيجي طويل الأجل. ومع ذلك، فقد حظيت إدارة البيئة بقدر أكبر من الاهتمام على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة، نتيجة لانتشار مفهوم التنمية المستدامة على المستويات الشعبية. ودفع هذا الاتجاه الحديث واضعي السياسات في بلدان الإسكوا إلى إعادة النظر في افتراضاتهم القديمة ووسائل إدارة البيئة والبحث عن استراتيجيات لتنفيذ صيغ معقدة لتنسيق المسائل البيئية وإدماجها في التخطيط الإنمائي.

٥٤- ويشكل وضع استراتيجيات وخطط عمل بيئية وطنية وسيلة فعالة في هذا الاتجاه. ويعتبر تحسين المؤسسات ونظم الإدارة البيئية من خلال تخصيص الموارد وربط المسائل البيئية بالتخطيط الاقتصادي ورسم السياسة العامة أولوية عليا لتحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة الجمهور في الجوانب البيئية للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية ستعزز عملية اتخاذ القرارات وستكفل تنفيذها.

خامسا - التطورات الاجتماعية

٥٥- لقد شارف العقد الرابع من عقود الأمم المتحدة الإنمائية، التي بدأت في أوائل الستينات، على الانتهاء. وفي حين تتواصل الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، لا تزال هذه الجهود تتعرقل بالتوترات السياسية والاضطرابات المالية. فالأزمات التي ألمت بالبلدان الآسيوية خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ وبروسيا في عام ١٩٩٨، أثرت على الأسواق المالية والتجارية العالمية، ونشأت، بفعل ذلك،

عقبات كبيرة أمام الجهود التي تبذل لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في الكثير من البلدان. والجهود الإنمائية التي تقوم بها بلدان الإسكوا تخضع حالياً للاختبار حسبما تشير إليه التنبؤات القائمة المتعلقة بالعمالة والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي الدولي. وما زالت التوترات السياسية وعدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في المنطقة تؤدي إلى تحويل موارد قيمة إلى الأسلحة والنفقات العسكرية بدلاً من استخدامها في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٦- وبين عامي ١٩٧٨ و ١٩٩٨، ارتفع عدد سكان بلدان الإسكوا من ٨٧ر٨ إلى ١٥٧ر٦ مليوناً، أي بزيادة سنوية قدرها ٢ر٩ في المائة. وكان هؤلاء السكان يمثلون نحو ٥٩ في المائة من سكان البلدان العربية مجتمعة و ٤ر٤ في المائة من سكان آسيا. ويتوقع أن يبلغ عدد سكان المنطقة بمجموعها ١٦٦ مليوناً بحلول نهاية هذا القرن و ٢١٠ ملايين في عام ٢٠١٠، أي ٥ر٠ في المائة من سكان آسيا و ٣ر١ في المائة من سكان العالم. وسكان المنطقة صغيرو السن نسبياً، وبينهم نسبة كبيرة تتدنى الأعمار فيها عن الخامسة عشرة. وفي عام ١٩٩٨، كانت أعمار نحو ٤١ في المائة من السكان دون الخامسة عشرة في حين كانت نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة تبلغ ٤ في المائة فقط. وانخفض معدل الخصوبة الاجمالي من ٦ر٨ في عام ١٩٧٨ إلى ٤ر٤ في عام ١٩٩٨، أي بنسبة ٢ر١ في المائة سنوياً. ومع ذلك فإن زخم النمو سيؤدي، نظراً لارتفاع نسبة السكان الشباب الذين هم في سن الإنجاب، إلى زيادة سريعة في عدد سكان المنطقة، على الرغم من انخفاض معدل الخصوبة. وثمة عامل آخر يسهم في الازدياد السريع للسكان، وهو ارتفاع متوسط العمر المتوقع لدى الولادة. فقد بلغ هذا المتوسط ٧١ر٠ بالنسبة للإناث و ٦٨ر٢ بالنسبة للذكور في عام ١٩٩٨. وبالمقارنة مع الأوضاع قبل عقدين من الزمن، زاد عمر المرأة بمقدار ٨ر٩ سنوات وعمر الرجل بمقدار ٩ر٢ سنوات. والعراق هو البلد الوحيد الذي انخفض فيه متوسط العمر المتوقع لدى الولادة بمقدار ٣ر٢ سنوات بالنسبة للرجل وبمقدار ١ر٩ سنة بالنسبة للمرأة.

٥٧- ونظراً للزيادة السريعة في عدد العاطلين عن العمل في منطقة الإسكوا، فإن الوافدين على سوق العمل الذين لا يجدون وظائف مناسبة يهددون الاستقرار الاجتماعي أكثر مما يهدده الأشخاص الذين يعانون من البطالة الطويلة الأجل وكان يحتمل أن يلتحقوا بالقطاع غير الرسمي. وفي مصر مثلاً، لم يعد هناك من فاعلية للآليات التقليدية لاستيعاب اليد العاملة، أي الدوائر الحكومية، والمؤسسات العامة، وبدرجة أقل الهجرة إلى الخارج، وفي الوقت ذاته، فإن خلق فرص العمل في القطاع الخاص وقطاع الصناعات التحويلية يجري ببطء ولا يمكن أن يؤدي إلى استيعاب فائض اليد العاملة في القطاع العام. ومعظم الوظائف الجديدة هي في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي، حيث تنخفض انتاجية الوظائف وأجورها، مما يؤدي إلى استمرار تدهور انتاجية اليد العاملة. ومن الحلول الممكنة لهذه المشكلة تحسين نوعية التعليم لتلبية الاحتياجات الفنية للقرن الحادي والعشرين، مع التركيز على توسيع المعارف واكتساب المهارات الفنية المتقدمة. وهذه التحسينات تتطلب إعادة النظر في مخصصات الموازنات الحكومية لزيادة عدد معاهد التعليم العالي وتوسيع برامج التدريب المهني. وينبغي أيضاً إعادة تنظيم دور القطاع الخاص لجعله مكملًا للقطاع العام.

٥٨- وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في تحسين مركز المرأة العربية في منطقة الإسكوا خلال العقود الأخيرة، فإن التفاوت بين الجنسين في المركز الاجتماعي والاقتصادي ما زال قائماً في معظم بلدان المنطقة. ولاستمرار القصور في مشاركة الفتيات والنساء البالغات في التعليم تأثير سلبي خطير على نمو مهارتهن، وبالتالي على فرص تشغيلهن، مما يزيد الصعوبات التي يواجهنها في القيام بأنشطة اقتصادية فعلى سبيل المثال، ارتفع، منذ عام ١٩٧٠، عدد بلدان الإسكوا التي أعطي فيها للمرأة حق التصويت. كما ارتفع عدد النساء اللاتي انتخبن نائبات في المجالس النيابية. وفي عام ١٩٩٨، كانت الجمهورية العربية السورية في طليعة بلدان الإسكوا من حيث عدد النائبات، اللواتي بلغ عددهن ٢٤. غير أن المرأة في منطقة الإسكوا لا تزال تشغل نسبة ضئيلة من المقاعد النيابية تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة من عددها الاجمالي.

وزيادة على ذلك، فإن عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب حكومية رفيعة المستوى أو مناصب اتخاذ قرارات لايزال محدوداً حتى يومنا هذا.

٥٩- ومع ان نسبة النساء ضمن القوى العاملة في منطقة الإسكوا ارتفعت، فإن مشاركتهن لا تزال منخفضة مقارنة مع مشاركة الرجال. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها انتشار الزواج المبكر، وارتفاع معدلات الخصوبة، والمسؤوليات الأسرية، فضلاً عن استمرار القيود الاجتماعية الثقافية المفروضة على عمل المرأة. ويضاف إلى ذلك ان مشاركة المرأة هي، في العادة، معقدة، إذ ينتظر منها القيام بأدوار متعددة تشمل مزاوله مهنة وتدبير شؤون المنزل وتربية الأطفال. وقد سجلت أعلى النسب المئوية للنساء النشاطات اقتصادياً في المنطقة في لبنان ومصر، في حين سجلت أدنى المعدلات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وغالبية النساء العاملات في معظم بلدان الإسكوا يشتغلن في قطاع الخدمات، حيث يعتبر العمل مقبولا بدرجة أكبر اجتماعياً وثقافياً. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من النساء في بعض البلدان يشتغلن في القطاع الأولي، والمرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في قطاع الصناعة. ومن الأمثلة على ذلك ان نسبة العاملات في القطاع الزراعي إلى النساء العاملات في مصر والجمهورية العربية السورية واليمن تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة.

٦٠- ويزداد عدد سكان الحضر بسرعة أكبر من تزايد مجموع السكان وعدد السكان الريفيين في بلدان الإسكوا مجملهم. وفي حين كان ٤٧ في المائة فقط من مجموع سكان المنطقة يعيشون في المناطق الحضرية في عام ١٩٧٥، ارتفع هذا العدد إلى ٥٣ في المائة في عام ١٩٨٥ وإلى ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٥، ويتوقع ان يبلغ نحو ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. ويستفاد من هذا التطور أن التحضر في المنطقة هو أسرع من التحضر في سائر البلدان النامية، حيث لا يتوقع إلا ل ٤١ في المائة من مجموع السكان ان يكونوا قاطنين في المناطق الحضرية في عام ٢٠٠٠. ورغم صعوبة أحوال المعيشة في معظم المدن الكبيرة في منطقة الإسكوا، بسبب الازدحام وانخفاض نوعية الخدمات، فإن النمو المستمر لتلك المدن يدل على المزايا النسبية التي تنطوي عليها بالمقارنة مع البلدات والقرى. وهذا التفضيل للمدن شيء طبيعي لكونها تتيح التوظيف، أو تفتح آفاقه، أمام المهاجرين الوافدين من الريف. كما ان الخدمات الحضرية، مثل السكن والتعليم والصحة والأنشطة الترفيهية، تميل إلى ان تكون أجود منها في المناطق الريفية، ان وجدت تلك الخدمات فيها. والتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية واضح بشكل خاص فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية.

٦١- وقد أحرزت معظم بلدان الإسكوا تقدماً هاماً في توصيل الخدمات الأساسية إلى الوحدات السكنية، لاسيما في المناطق الحضرية. فنسبة البيوت الموصولة مباشرة بشبكات المياه والمجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي تتراوح بين ٧٥ و ٩٠ في المائة، في حين تتجاوز نسبة المساكن التي تشتمل على مطبخ وحمام في تلك البلدان ٩٥ في المائة. غير ان البلدان ذات الدخل المنخفض في المنطقة أحرزت تقدماً أكثر تواضعاً. فعلى سبيل المثال، تبلغ النسبة المئوية للمنازل الموصولة مباشرة بشبكات المياه والمجاري في مصر ٤٢ في المائة فقط. وعلاوة على ذلك، تفتقر المستوطنات العشوائية في صنعاء والحديدة والضفة الغربية وقطاع غزة وبيروت وبغداد وعمان والعقبة، وهي قليل من كثير، إلى السكن الملائم والمرافق الصحية وخدمات جمع القمامة، مما يخلق مشاكل بيئية خطيرة. وعلى خلاف ذلك، حققت إنجازات رائعة في مجال الإمداد بالكهرباء في معظم بلدان المنطقة، وتقلصت كثيراً الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في هذا المجال.

الجدول المرفق - المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الإسكوا، ١٩٩٨-١٩٩٦

١٩٩٨ (*)	١٩٩٧	١٩٩٦	الناتج المحلي الاجمالي (بمليارات الدولارات) ^(١) بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة
٣٢٦ر١٤	٣٢٢ر٨٧	٣١٢ر٣٣	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (نسبة مئوية) ^(١)
١ر٠	٣ر٤	٣ر٧	عدد السكان (بالملايين) ^(١)
١٣٢ر٨٢	١٢٩ر٥٠	١٢٦ر٢٦	معدل نمو السكان (نسبة مئوية) ^(١)
٢ر٥	٢ر٥	٢ر٥	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الاسمية (بمليارات الدولارات) ^(١)
٣٩٥ر٩	٣٧٩ر٣	٣٥٤ر٤	الصادرات (بمليارات الدولارات) ^(ب)
٩٧ر١	١٢٣ر٩	١٢٧ر٨	الواردات (بمليارات الدولارات) ^(ب)
١٠٦ر٥	١٠٩ر٤	١٠٤ر٥	الميزان التجاري (بمليارات الدولارات) ^(ب)
(٩ر٤)	١٤ر٥	٢٣ر٢	ميزان الحساب الجاري (بمليارات الدولارات) ^(ج)
غير متوافر	٩ر٥	٨ر١	الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات) ^(د)
٥٣ر٧	٥٣ر٠	٤٨ر٦	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الواردات (شهور) ^(د)
٦ر١	٦ر٢	٥ر٦	انتاج النفط الخام (مليون برميل في اليوم)
١٨ر٣	١٧ر٣	١٦ر٤	عائدات النفط الخام (بمليارات الدولارات)
٦٧ر٧	٩٤ر٨	٩٧ر٤	احتياطيات النفط المثبتة (بمليارات البراميل)
٥٨٦ر٢	٤٩٠ر٠	٤٨٩ر٥	نسبة الاحتياطيات النفطية المثبتة إلى مجموع الاحتياطيات النفطية العالمية
٥٧ر٥	٥٦ر٨	٥٦ر٠	الاحتياطيات النفطية المثبتة/الانتاج (بالسنوات)
٨٩ر٢	٩٢ر٢	٩٦ر٢	

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظات: علامة () تعني قيمة سالبة.

(*) تقديرات أولية.

(أ) باستثناء العراق والصفة الغربية وقطاع غزة، بسبب عدم توفر بيانات شاملة.

(ب) باستثناء العراق بسبب عدم توفر بيانات شاملة.

(ج) باستثناء الامارات العربية المتحدة والعراق وقطر ولبنان والصفة الغربية وقطاع غزة، بسبب عدم توفر بيانات شاملة.

(د) باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق والصفة الغربية وقطاع غزة، بسبب عدم توفر بيانات شاملة.